

تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الصيني الروسي

The ramifications of the Russian-Ukrainian crisis on Russian and Chinese energy security

إكرام شربي^{1*}، مكي الدين حداد²

¹ مخبر دراسات وأبحاث حول الجرائم الاستعمارية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)، [ik.cherbi@univ-](mailto:ik.cherbi@univ-setif2.dz)

[setif2.dz](mailto:ik.cherbi@univ-setif2.dz)

<https://orcid.org/0009-0003-4474-4394> 

² جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)، m.haddad@univ-setif2.dz

<https://orcid.org/0009-0005-5194-9640> 

تاريخ القبول: 2025/03/12

تاريخ الإستلام: 2025/01/25

ملخص:

تعد الطاقة مورداً حيوياً تسعى الدول، سواء المصدرة أو المستوردة، لضمان تدفقه المستمر للحفاظ على مكانتها الريادية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. ومع تصاعد أهمية أمن الطاقة في الأجندات الاستراتيجية للقوى الكبرى مثل روسيا والصين، أصبح هذا المورد محورياً للصراع والتعاون، خاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية. تركز هذه الدراسة على واقع العلاقات الطاقوية بين روسيا والصين، والتحولت التي طرأت عليها في ظل تداعيات الأزمة على أمن الطاقة في البلدين، وجهود القيادات في صياغة استراتيجيات لمواجهة التحديات الناشئة.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة الروسية الأوكرانية؛ الأمن؛ الأمن الطاقوي؛ التعاون الدولي؛ الصين؛ روسيا

Abstract:

Energy is a vital resource for all nations, whether exporters or importers, as they strive to ensure a steady flow of energy to sustain their political, economic, and military standing. Energy security has thus become a strategic priority for global powers like Russia and China, serving as both a source of conflict and cooperation due to its central role in the global economy, particularly following the Russian-Ukrainian crisis. This study explores Russo-Chinese energy relations and examines the shifts in their bilateral dynamics in response to the energy security challenges intensified by the crisis.

Keywords:

China; Energy Security; International Cooperation; Russia; Russian-Ukrainian Crisis; Security

١. مقدمة

أصبح أمن الطاقة أحد أبعاد الأمن الرئيسية ضمن العديد من المتغيرات الدولية و التي فرضت اهتماما واسعا بسوق المحروقات في الخيارات الاستراتيجية للفواعل في العلاقات الدولية من أجل ضمان الأمن الطاقوي الذي تسعى له الصين خاصة مع النمو الاقتصادي الهائل منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية أصبحت من الدول الأكثر حاجة و استهلاكاً للطاقة استجابة لمتطلبات عجلة النمو فقد عملت على تجسيد سياسة الاتجاه نحو الخارج لضمان الامدادات الطاقوية كتنقية العلاقات التعاونية الطاقوية مع روسيا خاصة بالنسبة للنفط و الغاز و الطاقة النووية باعتبار روسيا من أكبر الدول المنتجة و المصدرة للطاقة التقليدية لهذا تسعى كلا القوتين إلى تعزيز و تدعيم التعاون الإستراتيجي الطاقوي من خلال اتفاقيات طويلة الأجل لتوريد النفط و الغاز إلى الصين كمشروع خط أنابيب سيبيريا الشرقي إلا أن الأزمة الروسية الأوكرانية لعام 2020 والعقوبات الغربية المفروضة على روسيا والقيود على صادرات الطاقة فرضت العديد من التحديات والرهانات خاصة على الأمن الطاقوي الروسي والشراكات والاتفاقيات الطاقوية الروسية الصينية وعلى استمرارية امدادات النفط والغاز من روسيا إلى الصين وحتى في تأمين الطاقة اللازمة لروسيا وتقليص استثماراتها الخارجية.

إشكالية الدراسة:

وبعد مرور أكثر من 20 سنة على توقيع معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي في مختلف المجالات خاصة الطاقوية بين جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية والبيانات والتصريحات الرسمية المشتركة لكلا الطرفين المدعمة لتحالف استراتيجي طاقوي قوي بين القوتين ألقت الأزمة الروسية الأوكرانية بظلالها على طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها نظرا لجملة التأثيرات على الاستثمارات والتطوير الطاقوي بأنواعه وعلى الأمن الطاقوي الروسي والصيني فكيف تؤثر الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الصيني الروسي؟

فرضية الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة نختبر الافتراض التالي:

الأزمة الروسية الأوكرانية أعادت رسم السياسات والاستراتيجيات الطاقوية الصينية الروسية تحقيقا للأمن الطاقوي.

أهداف الدراسة:

اتساقا مع ما سبق ذكره أعلاه تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع الطاقة الروسي والصيني في ظل تأثير تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي لكلا الدولتين نظرا للارتباطات الطاقوية المعقدة بينهما

المنهجية المتبعة:

تفرض طبيعة هذه الدراسة استخدام مناهج ومقاربات ثلاث مستوي التحليل أهمها: المنهج التاريخي الذي يبرز لنا تراكمية الأحداث التاريخية خاصة المسار التاريخي للعلاقات الروسية الصينية الطاقوية باختلاف المعاهدات والاتفاقيات والتوجهات السياسية والاستراتيجية. منهج دراسة الحالة لدراسة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الصيني والروسي فضلا عن واقع ومسار الأمن الطاقوي في العلاقات الروسية الصينية ولإبراز الظروف الإقليمية والدولية لتطور العلاقات الصينية الروسية الطاقوية.

اقتراب الأزمة لدراسة وتحليل مسار الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي الصيني الروسي.

اقتراب الاقتصاد السياسي لدراسة العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والطاقة والمخرجات السياسية.

أولاً: السياق التاريخي للعلاقات الطاقوية الروسية الصينية

تمتد العلاقات الروسية الصينية الطاقوية إلى العصور القديمة بداية بالتبادلات التجارية والثقافية بين الإمبراطوريتين سابقا عبر طريق الحرير، واستمرت العلاقات إلى غاية القرن السابع عشر وما بعده والذي عرف العديد من محطات التنافر في علاقات الدولتين بسبب النزاعات الحدودية والتوترات الجيوسياسية على مناطق استراتيجية كمنغوليا ومنشوريا.

وفي القرن العشرين عرفت العلاقات الصينية الروسية تحولات بارزة شهدت الساحة الدولية خاصة مع الثورة الروسية 1917 وتنامي الحكم الشيوعي الصيني 1949 وصولاً إلى توطيد العلاقات الدبلوماسية مع بدايات القرن الواحد والعشرين.

إلا أن توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين روسيا والصين عام 2001 كانت الفاصل في نمو العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والطاقوية خاصة. (قسايسة، 2020)

وقد شكلت الأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة والعقوبات المفروضة على روسيا ممراً لتطور حجم العلاقات الاقتصادية بين موسكو وبكين هرباً من الضغوط الغربية المفروضة على موسكو في ظل العقوبات، فقد استفادت بكين بصورة واضحة من توجيه روسيا اقتصادها لها بعد أن امتازت بواردات مخفضة من النفط والغاز الروسيين بعد الرابع والعشرين من شهر فيفري 2022 المصادف لتاريخ بدء العملية العسكرية في أوكرانيا.

وبلغت حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفاعاً من 147 مليار دولار في العام 2021 إلى 190 مليار دولار العام الماضي وبزيادة نحو 43 مليار دولار خلال عام واحد فقط

ضف إلى ذلك فقد تحولت روسيا إلى المورد الأكبر للغاز إلى السوق الصينية منافسة بذلك وفق الجمارك الصينية واردات تركمانستان وقطر وبخصومات أكبر ووفقاً لإدارة العامة للجمارك في بكين سجلت قفزة في واردات بكين من النفط الخام الروسي بنسبة 8 بالمئة في العام 2022 مقارنة بالعام السابق إلى 86.25 مليون طن بما يعادل 1.72 مليون برميل يوميا وحتى توريد الغاز الطبيعي المسال الروسي ارتفع في أول 10 أشهر من العام 2022 على أساس سنوي بنسبة 32 بالمئة وصولاً إلى 4.98 مليون طن ووفقاً لشركة gazprom الروسية فقد ارتفعت صادرات الغاز الروسي إلى الصين خلال العام 2022 بمعدل 15.5 مليار متر مكعب (قسايسة، 2020) وبذلك تحولت الصين إلى البلد المحوري الذي يساعد روسيا في الالتفاف على العقوبات الغربية في مجال الطاقة، أما إذا درسنا القطاع الخاص سنجد أن بعض الشركات الصينية الكبرى مثل هواوي قد انسحبت من السوق الروسية لكي لا تتعرض لعقوبات غربية وكالتي فرضت على من يتعامل مع إيران.

والملاحظ في حقب مختلفة شكل القرب الجغرافي وتشابك المصالح الاقتصادية بين الدولتين أبعاداً لعلاقات سياسة اتسمت بالتعاون تارة والتنافس والصراع تارة أخرى.

ثانياً: تحليل واقع أمن الطاقة في العلاقات الصينية الروسية

1. واقع الأمن الطاقوي في روسيا والصين

تشابك القضايا المتعلقة بالطاقة مع الاهتمامات الجيوسياسية لروسيا من جهة أن روسيا تنظر إلى الطاقة على أنها رأسمال توظفه في صنع صورتها كقوة لا يمكن الاستغناء عنها في ضوء ذلك يمكن فهم وتحليل المبادرات الروسية المتصلة بالطاقة التي تضعها في سلة مكونات الأمن القومي وعناصر القوة لدى روسيا

تصنف روسيا الاتحادية بين أكبر منتجي ومصدري النفط الخام في العالم إذ تمتلك سابع احتياطي عالمي من النفط وتحتل مركز الصدارة في إنتاجها للغاز الطبيعي وحسب احصائيات وكالة الطاقة الدولية لعام 2019 أن احتياطيات روسيا من النفط تقدر نحو 106 مليار برميل وإنتاجها للنفط الخام بلغ نحو 11 مليون برميل في اليوم أما

احتياطيات الغاز الطبيعي في روسيا فتقدر ب 38 تريليون متر مكعب ويشكل 19 بالمئة من الاحتياط العالمي وانتاجها 669 مليار متر مكعب سنويا (نويوة وطويل، 2019)

و يعتمد الهيكل الطاقوي الروسي في انتاجه و تصديره عبر أنابيب نقل على شركات الطاقة الروسية الكبرى و تأتي في مقدمة هذه الشركات شركة غازبروم المسيطرة على قطاع انتاج و تصدير الغاز الطبيعي الروسي إذ تسيطر هي و شركة روس نفت على 90 بالمئة من إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا و ما يزيد عن 50 بالمئة من انتاج النفط لهذا تعد شركة غازبروم الشركة الأساسية في رسم سياسة الطاقة الروسية فهي الوحيدة التي لها حق التوجه إلى السوق الخارجية وفق مرسوم رئاسي صدر في العام 1992 و الذي ينص على احتكار شركة غازبروم بيع الطاقة الروسية خارج حدود الدولة و الشركة الثانية هي شركة لوك أول النفطية الرائدة في قطاع الطاقة الروسية يقع على عاتقها استخراج 20 بالمئة من الإنتاج النفطي للبلاد.

وتربط روسيا أمنها الطاقوي بالأمن الوطني نظرا لأهمية عائدات تصدير النفط والغاز اقتصاديا وطاقويا ضمن سياسات واستراتيجيات الأمن الطاقوي متوسط و طويل الأجل بهدف تشغيل الطاقة الروسية بأشكالها في السوق العالمية بغية التغلغل في السوق الإقليمية والعالمية من خلال ضمان إمدادات طاقوية بأئمنة معقولة و جودة مرتفعة ضمن سياسة عقلانية رشيدة ومستقرة لمكافحة التهديدات الطاقوية الداخلية والخارجية و حسب وثيقة رسمية لتعيين مفهوم لاستراتيجية الطاقة الروسية إلى غاية 2030 عن وزارة الصناعة والطاقة الروسية تم تحديد المبادئ الرئيسية لاستراتيجية الطاقة الروسية و التي رتبت كالتالي :

- ضمان تحقيق أمن طاقوي في روسيا الاتحادية كركيزة من ركائز الأمن القومي للدولة.

- ضمان اقتصاد الطاقة عالية الدقة والكفاءة.

- الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي والكفاءة المالية لمجال الطاقة. (بركات، 2023)

وهذا تلبية لرغبة صانع القرار الروسي في إنتاج وتطوير المنشآت القاعدية لإنتاج وإمداد الطاقة الروسية في ظل التهديدات الأمنية والجيوسياسية في المحيط الروسي وخاصة الأوروبي والآسيوي والذي صنفته الدولة الروسية من بين الأساسيات لتقييم وتقويم التصورات الأمنية الروسية حول أمنها الطاقوي والوطني دون مراعاة للتغيرات الاقتصادية والسياسية الضاغطة كالسياسات الطاقوية الأوروبية لبعض الدول الأوروبية مثل أوكرانيا، ليتوانيا وبعض دول أوروبا الشرقية كبلغاريا وصربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك وبولندا

بالنسبة للصين تعتبر الطاقة قضية إستراتيجية رئيسية و حيوية للتنمية الاقتصادية و الاستقرار الاجتماعي والأمن القومي لذلك تعتبر بكين أن نقص الطاقة تهديد محتمل لها و هي التي تواجه تحديات عديدة داخلية راجعة للنمو الاقتصادي المتسارع و خارجية في ظل بيئة دولية متغيرة و غير مستقرة و لهذا اعتمدت الصين على الاقتراب التقليدي لأمن الطاقة المتمثل بأمن العرض و ذلك بتوفير الإمدادات الطاقوية من الخارج دون المساس بالنمو الاقتصادي و الاستقرار الاجتماعي فبالنسبة لبكين مسألة الطاقة لصيقة بالأمن القومي ولا يمكن تركها من دون تنظيم لقوى السوق و الاتجاه للطاقات الخضراء

عملت الصين على تنفيذ مفهوم التنمية الخضراء بعمق، واستغلت بشكل كامل دور التحول في جانب الاستهلاك، مما أدى إلى تحسين مستمر في هيكل استهلاك الطاقة، وتحقيق تقدم كبير في التنمية الخضراء ومنخفضة الكربون خلال الفترة من 2013 إلى 2023، انخفضت نسبة استهلاك الفحم من 67.4٪ إلى 55.3٪، بانخفاض تراكمي قدره 12.1 نقطة مئوية في الوقت نفسه، زادت نسبة استهلاك الطاقة غير الأحفورية مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة النووية والطاقة الحيوية من 10.2٪ إلى 17.9٪، بزيادة تراكمية قدرها 7.7 نقطة مئوية. (طيب، 2019)

وبهذا نفذت الصين أيضا مفهوم الأمن القومي بشكل شامل، وعززت قدرة الإنتاج المحلي للموارد، مما أدى إلى تحقيق تقدم جديد في مستوى الأمان والاستقرار في إمدادات الطاقة وارتفعت القدرة المركبة لطاقة الرياح من 76 مليون

كيلوواط إلى أكثر من 440 مليون كيلوواط، بزيادة قدرها 5 مرات تقريبا، بينما ارتفعت القدرة المركبة للطاقة الشمسية من 19 مليون كيلوواط إلى أكثر من 600 مليون كيلوواط، بزيادة قدرها أكثر من 30 مرة. (Xv & Chung, 2016) في عام 2023، تجاوزت القدرة المركبة الجديدة للطاقة المتجددة نصف الإجمالي العالمي، مما جعل الصين تستحوذ على نحو 40٪ من القدرة المركبة العالمية. وحتى نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء المنزلي ارتفع من 500 كيلوواط/ساعة إلى قرابة 1000 كيلوواط/ساعة، مما ضاعف تقريبا، وتم تلبية احتياجات الطاقة لـ 1.4 مليار شخص

و رغم أن الصين تملك حاليا أكبر قدرة طاقة مائية وشمسية وريحية مقررة في العالم، فحاجاتها للطاقة كبيرة جدا حتى إن مصادر الطاقة المتجددة لم توفر إلا 24% من إنتاجها للكهرباء وهذا ما جعلها تتجه لاستغلال الطاقات الأحفورية (Xv & Chung, 2016, pp. 14-16) وتصنف كأكبر مستورد و منتج للنفط و الغاز عالميا في ظل استمرار استهلاكها لهذه الطاقة بنسب مرتفعة خاصة بعد جائحة كورونا عبر العديد من الشركات على رأسها شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) المختصة في عمليات الاستكشاف و الإنتاج محليا و دوليا و شركة سينوبك (Sinopec) التي تركز على التكسير و التوزيع بالإضافة إلى الاستكشاف و شركة النفط البحرية الوطنية الصينية (CNOOC) التي تختص في استكشاف و إنتاج النفط و الغاز في المناطق البحرية و شركة بتروشينا (PetroChina) التابعة لـ CNPC

ووفقا لذلك يعتمد الأمن الطاقوي الصيني على سياسة أمن طاقوية مزدوجة مرتكزة على الأمن القومي و الرؤية الاستراتيجية في نفس الوقت ما دفع صناع القرار إلى زيادة الاهتمام بأمن الطاقة و تشجيع النشاطات ما وراء البحار للشركات النفطية الصينية الحكومية مع زيادة تدخل الدولة بما يخدم تلك الشركات في إطار سياسة التنوع لبناء تعاون دولي ثنائي و متعدد الأطراف لضمان احتياطات استراتيجية نظرا للاختلال الكبير بين حجم استهلاك الطاقة الأخذ في الارتفاع و بين الموارد الطاقوية الداخلية المحدودة ما فرض تنافسا خارجيا على مراقبة المصادر الإستراتيجية للموارد الطاقوية و المضايق التي تمر عبرها هذه الإمدادات خاصة كضيق ملقا

لذا أكدت الصين على مجموعة من المرتكزات لضمان أمنها الطاقوي : وفرة الموارد الطاقوية لتلبية الاحتياجات ، الموثوقية وضمان التدفق و التزويد بأسعار معقولة ، تحسين كفاءة الطاقة المستعملة عن طريق الاستهلاك العقلاني و الرشيد للموارد الموجودة و عدم ضياعها في الاستعمالات التجارية و المنزلية ، مع التركيز على مبدأ التنوع في مصادر الإمدادات لتجنب الاعتماد الكلي على الشرق الأوسط و التوسع نحو الاستثمار الخارجي لإنتاج ونقل الطاقة (shangfeng & baosheng , 2017)

2. العلاقات الصينية الروسية في مجال النفط والغاز

تمثل موارد الطاقة ركيزة صادرات روسيا نحو الصين وتضم النفط والغاز والفحم وخام النحاس والأخشاب والمأكولات البحرية والصين بدورها تصدر في المرتبة الأولى المعدات الصناعية والسيارات والهواتف الذكية والحواسيب إلى روسيا والتي تعتبرها بدائل للمنتجات الغربية واعترض نمو الصادرات الصينية مؤخرا تحديات بسبب الضغوط الغربية التي تدعو إلى تنفيذ العقوبات المفروضة على روسيا والتهديد بعقوبات ثانوية

ورغم التحديات والرهانات إلا أن البلدين يصران على تعزيز وتدعيم تعاونهما الشامل ما يعكس الشراكة الاستراتيجية العميقة مع بكين لذا تعتمد روسيا يوما بعد يوم على العلاقة التجارية مع الصين لمواجهة العقوبات المفروضة عليها عقب غزوها أوكرانيا في عام 2022 وفقدانها جزءاً كبيراً من السوق الأوروبية لمنتجاتها الأبرز النفط، وقد زادت تدفقات التجارة مع الصين بنسبة تزيد على 26 في المئة إلى 240 مليار دولار في 2023 وشكل النفط ما يقرب من ثلثي ذلك. وهذا ما أكدته الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الصيني شي جين بينغ في البيان المشترك عقب قمة 2024 في العاصمة الصينية بكين والذي يعمق التعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي والغاز المسال بالإضافة للفحم والكهرباء مع ضمان النقل غير المعوق لموارد الطاقة لتصبح هذه الموارد وخاصة النفط قلب التعاون الاقتصادي الروسي-الصيني (conseil superieur

(de la formation et de la recherche strategique, 2014)

فقد عرفت صادرات النفط الروسي إلى الصين زيادة قوية مع نمو بنسبة 13% في الربع الأول من عام 2024 أي بقيمة 13.9 مليار دولار وبزيادة 18 % سنوياً ويفسر هذا النمو باعتماد الصين على النفط الروسي مما يجعل موسكو أكبر مورد للنفط إلى بكين متجاوزاً بذلك شريكاً طاقوياً إستراتيجياً آخر هو المملكة العربية السعودية ومع فرض وجود العقوبات الغربية تستمر الصين في عمليات استيراد النفط الروسي عبر الناقلات الخاضعة لهذه العقوبات ومع أن النفط الروسي يباع بتخفيف معتبر للعمالء المنتظمين، فقد نقص الخفض مقارنة بالعام الماضي ما يرمز إلى استقرار في العلاقات التجارية أيضاً

وحق نهاية أوت 2024 هيمنت الصين على نحو 47 في المئة من صادرات روسيا من النفط الخام، وفقاً لمركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف أما المنتجات النفطية حلت الصين ثانياً إذ بلغت حصتها من الصادرات الروسية 12 في المئة بعد تركيا والذي يبرز عمق التعاون الكبير بين البلدين في مجال الطاقة، فالصين إما في الصدارة، أو على الأكثر الوصافة عندما يتعلق الأمر بصادرات قطاع الطاقة من روسيا.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فتقوم استراتيجية الصين على استيراد هذا المورد المسال من الأسواق العالمية وعلى استيراده بواسطة أنابيب من آسيا الوسطى (تركمانستان وكازاخستان) ومن روسيا الاتحادية بعد تشييد خطوط أنابيب جديدة وتستورد الصين حالياً حوالي 40 بليون متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي من الخارج وتسعى لرفع كمية هذا الاستيراد إلى الضعف خاصة بعد توقيع صفقة مع موسكو لتوريد حوالي 40 بليون متر مكعب سنوياً (sepulchre, 2004) فقد بدأ تشغيل خط أنابيب الغاز (باور أوف سيبيريا) بنجاح مع توسيع بكين نظام خطوط الأنابيب المحلية لزيادة الواردات و التي ارتفعت بنسبة 13 بالمئة في الربع الأول من 2024 مع إمكانية توسيع أمدادات الغاز الروسي إلى الصين من خلال خط أنابيب باور أوف سيبيريا 2 المقترح و التي تصل قدرته إلى 50 مليار متر مكعب سنوياً (علي، 2024) إلا أن هذا الخط لم يجر الاتفاق عليه بالصورة النهائية بعد و يمكن أن يكون جاهزاً للعمل عام 2030-2033 إذ تهدف الصين إلى تنويع وارداتها من الغاز و تعمل بكين على تسريع وتيرة هذا المشروع من خلال دمج عمليات الاستخراج و المعالجة لتخفيض نسب الاعتماد على الغاز المسال الأسترالي و الذي يمثل ما يقارب نصف وارداتها

وحلت الصين في الوصافة بالنسبة للصادرات الروسية من الغاز الطبيعي المسال بحصة بلغت 21 في المئة وهو ما تكرر في صادرات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب فحلت الصين ثانياً بنسبة 28 في المئة من إجمالي الصادرات، كما تعد الصين أبرز مستورد للفحم الروسي وهيمنت على نحو 45 في المئة من إجمالي صادرات روسيا من الفحم في الفترة ذاتها. وحتى نهاية أوت 2024 كانت الصين أكبر مشترٍ للوقود الأحفوري الروسي إذ بلغت حصتها 45 في المئة ما يساوي نحو 6.2 مليار يورو من عائدات التصدير الشهرية لروسيا من أكبر خمسة مستوردين، وشكل النفط الخام 61 في المئة نحو 3.9 مليار يورو من واردات الصين من روسيا. (علي، 2024)

ومنذ فرض العقوبات حتى نهاية أوت 2024 كان التنفيذ الكامل لسياسة سقف الأسعار حال تطبيقه من شأنه أن يخفض عائدات روسيا بنسبة 8 في المئة نحو 22.3 مليار يورو (هاشم، 2022)، ورغم تراجع الطلب على النفط في الصين -أكبر مستورد للنفط في العالم- فإنها حافظت على مستويات استيرادها تقريباً من حليفتها روسيا خلال العام الحالي والملاحظ أن ضمان امدادات الطاقة بأنواعها والكافية لاستدامة النمو الاقتصادي أحد الاهتمامات الأساسية للحكومة الصينية باعتبارها من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم

ثالثاً: تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على التعاون الطاقوي الروسي الصيني

تشهد العلاقات الروسية الصينية تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة رغم الأزمة الروسية الأوكرانية، فقد عمقت موسكو وبكين تعاونهما الاستراتيجي على عدة جبهات؛ بما في ذلك المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية هذا التعاون يتجسد بشكل أساسي من خلال اتفاقيات ضخمة تتعلق بالطاقة والموارد الطبيعية، فضلاً عن التعاون في مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تخدم مصالح البلدين. إذ تستفيد بكين من الغاز والنفط الروسي لتلبية احتياجاتها

المتزايدة، بينما تعزز موسكو علاقتها مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم في مواجهة العقوبات الغربية وتتحده روسيا والصين في مواجهة النظام الدولي الذي تسيطر عليه القوى الغربية الداعمة لأوكرانيا (بركات، 2023، صفحة 38)، ذلك أن كلا البلدين يسعيان إلى إعادة تشكيل النظام العالمي بحيث تكون لديهما مزيد من النفوذ والقدرة على اتخاذ القرارات العالمية دون الخضوع للضغوط الغربية خاصة في المحافل الدولية وارتفعت التجارة الصينية مع روسيا بشكل كبير على مدى السنوات الثلاث الماضية، مما أدى إلى تعويض العقوبات الغربية وتوفير المكونات لمصانع الأسلحة في موسكو والمساعدة الروسية للصين في مجال الغواصات المتقدمة والصواريخ وقدرات التخفي، في مقابل الإمدادات الصينية لألتهل الحربية.

إن هذا التعاون المتزايد بين روسيا والصين على عدة مستويات، يعزز من القوة الاقتصادية والجيوستراتيجية لكلا البلدين، مما يؤدي إلى تقليص نفوذ أوروبا على المسرح العالمي (الدسوقي، 2008) الذي يزيد من احتمال تشكيل محور عسكري واقتصادي جديد يمكن أن يهدد الأمن الأوروبي بأنواعه، خاصة مع التوترات المتصاعدة بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا خاصة أن هذا التعاون بين روسيا والصين يمتد إلى مجالات حيوية مثل الطاقة والتكنولوجيا، وهذا التعاون يسهم في زيادة استقلالية روسيا ويقلل من تأثير العقوبات الأوروبية المفروضة عليها. كما أن الانفتاح الصيني على السوق الروسية قد يؤدي إلى تعزيز النفوذ الصيني في آسيا الوسطى، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لأوروبا.

وقد يسهم هذا التعاون في تعزيز الاقتصاد الروسي، مما يمكن موسكو من تمويل المزيد من العمليات العسكرية، (السيد سليم، 2007) مثل ما يحدث في أوكرانيا، وهو ما يزيد من حدة التوتر مع الغرب ويقوي العلاقات العسكرية بين روسيا والصين التي قد تؤدي إلى تغيير ميزان القوى في آسيا وأوروبا الشرقية.

فالمحور الروسي-الصيني قد يدفع دولاً أخرى في آسيا إلى التقرب من هذا التحالف، مما قد يؤدي إلى عزلة جيوسياسية لأوروبا، فالتكنولوجيا الصينية قد تساعد في تعزيز القدرات العسكرية الروسية، مما يشكل تهديداً مباشراً لأمن أوروبا. كما أن التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة قد يحد جهود أوروبا للتحرر من الاعتماد على الطاقة الروسية. (السيد سليم، 2007، صفحة 45)

وفي سبيل تحقيق الأمن الطاقوي تواجه روسيا جملة من التحديات المرتبطة بتدني الإنتاج الطاقوي الروسي بسبب العقوبات الاقتصادية مع تفاقم الأزمة الروسية الأوكرانية التي حدت من فرص الحصول على التقنيات والتكنولوجيات الغربية لاستخراج النفط والغاز الموجودة في العديد من المناطق كشرق سيبيريا ومنطقة القطب الشمالي مع عدم إمكانية تطوير وتحسين المشاريع التنموية الطاقوية ذات القدرات الإنتاجية المرتفعة ومنه تراجع للإنتاج الروسي الطاقوي من النفط مع مطلع عام 2036 إضافة إلى تذبذب وتراجع أسعار الطاقة الروسية في السوق الدولية بسبب الوفرة في العرض الطاقوي مقابل النفط الصخري الأمريكي كبديل للعرض الطاقوي الروسي إلى حد ما بسبب العبور غير الآمن لإمدادات الطاقة الروسية إلى الأسواق العالمية ضمن شبكة واسعة من الأنابيب التي تفرض تبعية طاقوية روسية لدول العبور في ظل منافسة مباشرة للأنابيب الروسية من العديد من الدول كآسيا الوسطى وغيرها

إذ يمثل قطاع الطاقة، وخاصة الغاز الطبيعي، نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي الروسي، و50% من عائدات الدولة، وفقاً لتقارير شركة غازبروم، فإن وقف العبور عبر أوكرانيا سيؤدي إلى تقليص قدرة روسيا على تصدير الغاز إلى أوروبا؛ مما يعني خسائر مالية تقدر بمليارات الدولارات سنوياً (رسول، 2017) والبديل لموسكو تطوير البنية التحتية للتصدير إلى الأسواق الآسيوية لتخفيف الاعتماد على السوق الأوروبية، ويعد خط أنابيب "قوة سيبيريا"، الذي يربط روسيا بالصين، أحد الحلول الرئيسة لهذه المشكلة، إذ سجل زيادة في حجم التصدير بنسبة 60% في عام 2023 مقارنةً بعام 2022. وهذا ما يفسر ارتفاع حصة السوق الآسيوية في صادرات الغاز الروسي إلى 25% في عام 2023، مقارنة بـ 15% في عام 2014، ويمثل التعاون مع الصين عبر خط أنابيب "قوة سيبيريا" ركيزة أساسية لاستراتيجية روسيا في مواجهة العزلة الأوروبية. (علي، 2024) كما أن الهند، التي تعد واحدة من أكبر مستوردي الطاقة، تُظهر اهتماماً كبيراً بزيادة وارداتها من الغاز الروسي.

وتعمل موسكو على زيادة إنتاج الغاز المسال كأحد أهم البدائل الاستراتيجية للوصول إلى أسواق جديدة كمشروع "يامال للغاز المسال" الذي يُعد من أكبر المشروعات في العالم، يساعد روسيا على تقليل اعتمادها على خطوط الأنابيب التقليدية. وفقًا لتقرير صادر عن شركة نوفاتيك الروسية، فقد زادت صادرات الغاز المسال إلى آسيا بنسبة 40% في العام الماضي.

وداخلها تعمل روسيا على تحسين اقتصادها لمواجهة التحديات الاقتصادية من خلال تقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز، وقد أطلقت الحكومة الروسية برامج استثمارية لدعم الصناعات المحلية، وتنويع الاقتصاد، بما في ذلك الزراعة، والتكنولوجيا. (sharples, 2013)

ساهمت الأزمة الروسية الأوكرانية في إبعاد موسكو عن الغرب مع ربط وتعزيز روسيا علاقاتها مع الصين لأنها تعتبر الشريك الأصفر للقيادات الروسية ولهذا ارتفعت نسب التبادلات التجارية بين الدولتين بنسبة 29.9 بالمئة مع تفوق الميزان التجاري للجاني الصيني.

وأثرت العقوبات الغربية المفروضة على موسكو في إضعاف محدود للحكومة الروسية وجعلها أكثر اعتمادا على بكين والأسواق الشرقية مما يمكن الصين من ربط روسيا بأصول الموارد وتوسيع نطاق تواجدها في السوق الروسية عبر المجالات الصناعية والاقتصادية الرئيسية، وأبرز مكسب للصين هو توقيع اتفاقية الغاز الطبيعي بسعر ثابت بعد الارتفاع في أسعار الطاقة في بدايات الأزمة الروسية الأوكرانية

ويرى الباحث في الشؤون الدولية " تشو يوان شي" في مقال له أن الأزمة الروسية الأوكرانية التي أثرت على الاقتصاد العالمي، كان لها تأثير إيجابي بالنسبة للصين إذ عملت على تدعيم تخفيض التكلفة النسبية للإنتاج الصناعي، وتعزيز الطلب على المنتجات والسلع الصينية في الدول الأوروبية خاصة والأمريكية وزيادة صادرات بكين إلى السوق العالمية. ومن المتوقع ان يسجل سوق النفط والغاز الصيني معدل نمو سنوي مركب يزيد عن 5 بالمئة خلال الفترة المتوقعة 2022-2027. (Xv & Chung, 2016, p. 19) رغم التأثير السلبي في الربع الأول من عام تفشي فيروس كورونا 2020 على سوق النفط والغاز الصيني من حيث سحب الاستثمارات ونقص حصص الاستيراد وزيادة استهلاك الوقود الصيني. وستؤدي عوامل مثل اكتشاف حقول النفط والغاز الجديدة وزيادة استثمارات النفط والغاز والطلب المتزايد على الطاقة مع ارتفاع عدد السكان إلى دفع سوق النفط والغاز خلال فترة التوقعات ومع ذلك من المتوقع أن يعيق الطلب المتزايد على الطاقة المتجددة نمو السوق خلال الفترة المتوقعة. أما قطاع النقل والإمداد يعرف نموا كبيرا في سوق النفط والغاز الصيني خلال الفترة المتوقعة إذ يتكون هذا القطاع الحيوي في الصين من خطوط أنابيب النفط والغاز ومرافق التخزين واعتبارا من عام 2021 تمتلك البلاد ما يقارب 110.000 كيلومترا من الخطوط أنابيب الغاز الطبيعي، في حين يبلغ طول خطوط أنابيب النفط ما يقارب 27.441 كيلومترا (Xv & Chung, 2016, p. 19)

في أبريل 2020 بدأت شركة سينوبك في بناء صهاريج تخزين في المرحلة الثانية من مشروع محطة تيانجين لاستقبال الغاز الطبيعي المسال وتتمثل خطة المرحلة الثانية في وجود خمسة صهاريج للغاز الطبيعي المسال بسعة تخزينية تبلغ 220 ألف متر مكعب لكل منها ورصيف جديد لسفن الغاز الطبيعي المسال

وفي نفس السنة وافقت شركة PipeChina على شراء خطوط أنابيب ومرافق تخزين بقيمة 55.9 مليار دولار أمريكي. وبموجب الصفقة ستستحوذ الشركة المعروفة رسميا باسم شبكة خطوط أنابيب النفط والغاز الصينية على خطوط أنابيب النفط والغاز ومرافق التخزين من شركتي الطاقة العملاقتين المملوكتين للدولة PetroChina و Sinopec مقابل أموال نقدية وأسهم في شركة خطوط الأنابيب ضف إلى ذلك تمتلك الصين ما يقارب من 287 منشأة تخزين بسعة تخزين إجمالية تبلغ حوالي 1.06 مليار برميل (النفط الخام 74 منشأة بسعة 706.1 مليون برميل، المنتجات المتكررة 213 منشأة بسعة 357 مليون برميل)

في أكتوبر 2021 بدأت شركة الصين للبترول والكيماويات (سيبونيك) عملياتها في منشأة تخزين الغاز وي 11 بسعة 10 مليارات متر مكعب في شمال الصين

وبهذا تهدف الصين إلى تعزيز الإنتاج المحلي من المصادر غير التقليدية مثل الغاز الصخري وتشير التقديرات أيضا إلى أن إنتاج الصين من الغاز الصخري قد يصل إلى حوالي 280 مليار متر مكعب بحلول عام 2035 (sepulchre, 2004) وبالتالي من المتوقع أن تخلق خطط تعزيز إنتاج الغاز الصخري فرصة في السنوات المقبلة بفضل الاستثمارات المتزايدة في مجال النفط والغاز وخاصة قطاعي التنقيب والإنتاج الذي سيدفع سوق النفط والغاز في البلاد خلال الفترة المتوقعة.

II. نتائج الدراسة

أظهرت الأزمة الروسية-الأوكرانية تأثيراً كبيراً على الأمن الطاقوي بين روسيا والصين، حيث عززت التعاون الاستراتيجي بين البلدين في قطاع الطاقة، إذ دفعت العقوبات الغربية روسيا إلى إعادة توجيه صادراتها من النفط والغاز نحو الأسواق الآسيوية، وخاصة الصين، التي استفادت من الأزمة لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة بأسعار تنافسية. ومع ذلك، فإن العلاقة الطاقوية بين الجانبين تظل غير متكافئة، حيث تعتمد روسيا بشكل كبير على الصين كمستورد رئيسي لمواردها، في حين تحتفظ الصين بمرونة سياسية واقتصادية تمنحها نفوذاً أكبر. وقد أعادت الأزمة تشكيل خريطة التحالفات الدولية، مما أثر على توزيع النفوذ في قطاع الطاقة العالمي. كما أبرزت أهمية تنويع الشركاء والأسواق وتطوير البنية التحتية للطاقة، لتجنب الاعتماد المفرط على طرف واحد وتقليل المخاطر الجيوسياسية التي قد تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاستراتيجي.

III. خاتمة:

أثرت الأزمة الروسية الأوكرانية بشكل كبير على الأمن الطاقوي بين روسيا والصين، مما أدى إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدين في قطاع الطاقة ودفعت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا إلى إعادة توجيه صادراتها من النفط والغاز نحو الأسواق الآسيوية، وفي مقدمتها الصين، التي استفادت من هذه الأزمة لتأمين احتياجاتها المتزايدة من الطاقة بأسعار تنافسية

وعلى الرغم من هذا التعاون المتزايد، إلا أن العلاقة بين البلدين في مجال الطاقة تظل غير متكافئة، حيث تعتمد روسيا بشكل أكبر على الصين كمستورد رئيسي لمواردها الطاقوية، بينما تحتفظ الصين بمرونة اقتصادية وسياسية أكبر. تعكس هذه الشراكة جانباً من تداعيات الأزمة، حيث أعادت تشكيل خريطة التحالفات الدولية وأثرت على توزيع النفوذ في قطاع الطاقة العالمي

وتُبرز الأزمة أهمية تعزيز أمن الطاقة عبر تنويع الشركاء والأسواق وتطوير البنية التحتية للطاقة، لتجنب الاعتماد المفرط على طرف واحد أو التعرض لضغوط جيوسياسية قد تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاستراتيجي.

الإحالات والمراجع:

- Hashem, M. K. (2022). International sanctions on Russia: Effectiveness and impact (1st ed.). Iraq: Al-Rafidain Center for Dialogue.
- Abu Bakr Al-Dasouki. (2008, July). Russian-Chinese relations: Determinants of conflict and prospects for cooperation. *International Politics Journal*, (173), 149.
- Barakat, A. A. (2023, November). The impact of the Russian-Ukrainian war on food and energy security. *Al-Quds Open University Journal*, 5(64), 48.
- Jamila, T. (2019, December). China's energy policy between fossil fuels and renewable energies. *Algerian Journal of Political Science and International Relations*, (13), 9.
- Lakhdar, N., & Nasima, T. (2019, March). Russian energy security: A geo-economic approach. *Journal of Economic and Political Studies*, 10(1), 501.
- Mahfouz, R. (2017, March). Russian energy security: Opportunities and constraints. *Hikma Journal for Economic Studies*, 5(9), 1.
- Selim, M. E. (2007, October). Major shifts in Russian foreign policy. *International Politics Journal*, (170), 41.
- Sharples, J. (2013). Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas. *The EU Environmental Politics*, 4(4), 685.
- Shangfeng, H., & Baosheng, Z. (2017). China's energy transition in the power and transport sectors from a substitution perspective. *Energies*.
- Xu, Q., & Chung, W. (2016). China's energy policy from national and international perspectives: The energy revolution and One Belt One Road initiative. City University of Hong Kong Press, 13.
- Qassaisa, I. (2020, June). Russian-Chinese relations and their impact on international balance in the 21st century. In *Academia Journal for Political Science* (Vol. 6, No. 2, p. 123).
- Ali, M. (2024, August 31). Beijing's calculations: Obstacles to Russia and China reaching a final agreement on the "Power of Siberia 2" project. Retrieved from Future Center